AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تطوّر حجم الإنفاق على المجاميع السلعية والخدمية للمستهلك العراقي للمُدّة 2004-2021

https://doi.org/10.29124/kjeas.1547.30

هبة نعيم مغير[1] أ.م .د. حيدر كاظم مهدي[2]

كُلّية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

المستخلص

يتيح لنا استعمال مجموع الإنفاق الكُلّي معامل ارتباط أكبر من معامل الارتباط الذي يعطيه الدخل عند احتسابه كمتغيّر مستقل في أغلب المجاميع الاستهلاكية، وكذلك سوف نحصل على نتائج منطقية والسبب يعود، إلى أنْ الكثير من الأفراد لا يعطون بيانات حقيقية عن دخولهم؛ إلاّ إنّهم لا يمتنعون من التصريح عن إنفاقهم الحقيقي، فالنمط الاستهلاكي يمثّل سلوك الأسر في اختيار نوع السلع وكمّيتها التي تشبع رغباتهم. لذلك هو صورة مختلفة عن مصطلح الميل الاستهلاكي؛ لأنّهُ لا يعكس مجموع الإنفاق فقط ، وإنّما في الكيفية التي يكون فيها التوزيع على مجاميع السلع والخدمات. فمن خلال تحليل نمط الاستهلاك للفرد العراقي ونوعية السلع وكمّياتها سوف نصل لنتائج مشكلّة البحث الأساس هل تغيّر الدخل للمستهلك العراقي وهل أثّر على نمط استهلاكه العام؟ أيّ بمعنى زيادة نصيب الفرد من الدخل أثّرتْ في تغيير نوعية السلع المستوردة؛ وبذلك اختلف السلوك الاستهلاكي للفرد، وتغيّر ما قمنا بتحليله لبيانات أسعار المستهلك، وإنفاقه ودخله الفردي، وما متداخل من عوامل كان لها تأثير واضح في تغيّر نمط استهلاكه لمُدّة قيد البحث، واختلاف نوع المجاميع السلعية والخدمية التي يستهلكها وحجمها، نحن في هذا الصدد وجب علينا هنا تبيان هذه المجاميع السلعية والخدمية .

المقدّمة:

تعمل زيادة الرواتب للأفراد أو انخفاضها في تغيير نوع السلع والخدمات وحجمها التي يتوجّه إليها الفرد، فتراكم الثروة يُعدّ من العوامل المهمّة التي تدفع بالفرد لزيادة استهلاكه، رغبة منه لتحقيق مستوى رفاهية جيد له. ووفقًا ذلك كُلّما كان المناخ الملائم والمناسب للدخول يتّسم بالتوزيع العادل كُلّما شهدنا ارتفاعاً في الطلب الكُلّي كما أوضحنا سابقا. إنَّ الزيادة التي حصلت في أجور الفرد العراقي بعد 2004 ، أسهمتْ وبشكُلّ كبير في زيادة حجم الإنفاق ونوعه على المجاميع السلعية، فنلاحظ ظهور سلع وخدمات لم تكن أصلا موجودة في السوق العراقية سابقا، لكنّها أصبحت سلعاً ضرورية للمستهلك، وتشكُلّ عنصراً مهماً من دخل الفرد؛ لأنَّ الفرد أصبح قادراً بسبب ارتفاع دخله على تملّكها، ممّا عزّز في تغيّير المسار الاجتماعي للفرد العراقي، فنجده يخالف النظرية الاقتصادية إلى حدّ ما في الوقت الراهن، أيّ بعد 2004 ؛ لأنّهُ يهتَمّ في

إشباع حاجات غير أساس وبفائدة تكون منخفضة نوعا ما، مثل: (تبديل الهواتف النقالة باستمرار، ألعاب التسلية، السيارات الحديثة وغيرها)، ممّا يعني أنَّ الحاجة الثانوية تكون ذات أهمّيّة في سلّمِ تفضيلاته، في حين مثل هذه السلع تكون مهمّة في بلدان تتمتّع بقدر كبير من الرفاهية والاستقرار.

أولا: مشكلّة البحث:

تعدّ زيادة الثروة عاملاً مهمّاً ومؤثّراً كبير في تغيّر النزعة الاستهلاكية، فزيادة الأجور للأفراد تساعد في تغيّر تفضيلاتهم السلعية نحو مجاميع سلعية أخرى أقرب ما تكون للكمالية، وهذا ما تشير إليه النظرية الاقتصادية. فمع زيادة الدخل الفردي تتغيّر نسبة الإنفاقية نحو سلع أفضل وأكثر تطوّراً.

ثانيا: فرضية البحث:

إنّ التغيّرات التي تحدث في الأنماط الاستهلاكية تظهر لنا أوضاعا تحليلية تجعلنا نصل إلى تحديد مجموعة من النماذج القياسية لدالّة الاستهلاك، ومعرفة شكل العلاقة بين الاستهلاك والدخل، بوصفه أحد العوامل المؤثّرة في الاقتصاد العراقي.

ثالثا: أهمّيّة البحث:

تَوَفُّرُ الدلائل والإشارات الواضحة التي تؤكّد تغيّر أنماط الاستهلاك لدى الفرد العراقي خلال مُدّة البحث، لأنّ الاستهلاك، يُعدّ من المحاور الأساس التي تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية في العالم كُلّه.

رابعا: هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرّف على تغيّر النسب الإنفاقية على المجاميع السلعية لدى المستهلك العراقي خلال مُدّة البحث.

المبحث الأول

الإطار النظري لتوزيع الأفراد على الفئات الإنفاقية

المطلب الأول:- تقسيم المجتمع العراقي على خمس فئات إنفاقيه

إنّ توزيع الدخل سوف يعكس نمط هذا الإنفاق ومستوياته العامّة في الإشباع وفي الإنفاق على مجاميع السلع والخدمات، وهذا ما سنعنى به ونحاول تحليله في هذا المبحث. وسنقسّمُ الأفراد على خمس فئات إنفاقية وهي: (الأفقر، فقيرة، متوسّطة، غنية، الأغنى)، وفائدة هذا التقسيم تكون من خلال معرفة نسبة الأفراد في كُلّ فئة من هذه الفئات. وعليه أيّ فئة ترتفع فيها نسبة الأفراد يمكن أنْ نعدّها مؤشّراً لمستوى المعيشة ومستوى الإشباع. والأهمّ والذي نبحث عنه سنتعرّف على نمط الاستهلاك للفرد العراقي، فإذا تركّز الأفراد في الفئتين الأخيرتين عُدّ ذلك مؤشّراً على ارتفاع مستوى المعيشة، أيّ زيادة دخل الفرد ما أدّى إلى تغيّر نمطه الاستهلاكي، والعكس إذا زادت نسبة الأفراد في الفئتين الأولى والثانية، فأنَّ هذا يؤشّر إلى تدنّي مستوى

المعيشة وانخفاض كبير في مستويات الإشباع. وعليه وجب علينا أولا أنْ نتعرّف على طبيعة توزيع الأفراد حسب فئات الإنفاق المشار إليها آنفا.

الجدول رقم (1) توزيع الأفراد ونسب الإنفاق حسب الفئات الخمسة لعيّنة المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات2014-2018

فئات الإنفاق	نسبة الأفراد لعيّنة البحث % لسنة 2014	نسبة الإنفاق %	نسبة الأفراد لعيّنة البحث% لسنة 2018	نسبة الإنفاق %
الأفقر	**20**	**9**	**20**	**16**
الفقيرة	**20**	**13**	**20**	**16.9**
المتوسّطة	**20**	**17**	**20**	**18**
الغنية	**20**	**22**	**20**	**21**
الأغنى	**20**	**38**	**20**	**27**
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق.

عند ملاحظتنا لطبيعة توزيع الإنفاق للفئات الخمس لسنة 2014، وعلى الرغم من انخفاض نسبة التفاوت في الدخول الواضحة إلاّ أنَّ وافر فئة نسبة إنفاقها هي 9% فقط، والفئة الفقيرة تشكّل 13% من مجموع الإنفاق، وهذا المؤشّر يدلّ على أنّ الفئات الفقيرة كان مجموع إنفاقها 22% على الرغم من أنَّها تشكلّ أعلى نسبة فئة في المجتمع العراقي، وهي 40%.في حين نلاحظ أنّ الفئة الغنية لوحدها تشكلّ نسبة إنفاقها 22% في حين كانت الفئة الأغنى تشكلّ 38% من مجموع الإنفاق. وهذا يعني أنَّ الفئات الغنية يشكلّ مجموع إنفاقها أكثر من 60% من مجموع الإنفاق الكُلّي. ويجب أن ننوّه لفقرة أنّه لو كانت هناك عدالة مطلقة في توزيع الدخول لكانت نسبة الإنفاق 20% لكُلّ فئة من فئات الإنفاق في الاقتصاد العراقي. وتشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق إلى أنّ توزيع فئات إنفاق الفرد أنّ أدنى ثلاث فئات من الذين يستلمون (أقلّ من 100 الف دينار) يشكُلّون 44% من الأفراد، وبنسبة إنفاق لا تتجاوز ال20% . أمّا فئات الإنفاق الثلاث الأعلى التي يزيد إنفاق الفرد فيها عن (200 الف دينار) فتصل نسبة الأفراد فيها إلى 18 % ، وبنسبة إنفاق تصل إلى40% من مجموع الإنفاق الكُلّي. إنَّ التوزيعات تشير إلى أنّ تركّز الأفراد يكون أكثر في الفئات الدنيا من الفئات العليا على الرغم من التغيّرات التي حدثت في مستويات الدخل الفردي، وكذلك تغيّر نسب الإنفاق بعد تحسّن الوضع المعاشي بعد عام 2003. أمّا نتائج المسح لسنة 2018 فإنَّ الفئة الأفقر من السكان التي تشكُلّ نسبة 20% من عيّنة البحث يشكُلّ إنفاقها (16.2%) فقط من

مجموع الإنفاق. أمّا الفئة الفقيرة فنسبة إنفاقها (16.9%) من مجموع الإنفاق، وهذا يوضّح أنّ فئتي الإنفاق الفقيرة، التي يشكلّ مجموع أفرادها (40%)، ويشكلّ مجموع إنفاقها (33%) من مجموع الإنفاق الكُلّي، ونسبة الإنفاق عند الفئة الغنية والأغنى التي يشكُلّ مجموع أفرادها (40%) وصل إلى (48%) من مجموع الإنفاق الكُلّي. ومن خلال بيان إنفاق الفئات ونسبها لسنة 2018 تبيّن أنّ هناك زيادة ملحوظة في الإنفاق الكُلّي للأفراد ويعود إلى زيادة دخول الأفراد وتحسّن الوضع المعاشي لهم في العراق.(1)

المطلب الثاني:- معدّل الدخل السنوي للفرد العراقي واتّجاهاته الإنفاقية

يُعدُّ متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة أو إنفاقها مقياسين ملائمين للتعبير عن مستوى المعيشة، وكذلك مؤشّراً نستطيع الاعتماد عليه لمعرفة الاتجاهات الإنفاقية، أيّ معرفة الأنماط الاستهلاكية ومدى تغيّرها ، ويعتمد مستوى الإنفاق اعتماداً كبيراً على مستوى الدخل الفردي، فكُلّما زاد دخل الفرد فتح له باباً لزيادة استهلاكه للمجاميع السلعية، فضلاً عن التنوّع في حجم الإنفاق عليها. وبالعكس كُلّما انخفض دخل الفرد نجده يحرص على الحصول على السلع الضرورية فقط، لذلك نستطيع القول هنا أنّ ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالدخل، بل إنْ أردنا تشخيص الأسباب الاقتصادية للفقر، كانت انخفاض الدخول وارتفاع نسب البطالة هي السبب الرئيس لها.

1.فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكُلّي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2022 ، ص 177.

الجدول رقم(2) متوسّط دخل الفرد السنوي في العراق للمّدة (2004-2021) دولار

السنوات	متوسّط الدخل السنوي للفرد
2004	1533
2005	1553
2006	2020
2007	2510
2008	3530
2009	4020
2010	4410
2011	4790
2012	6100
2013	6840
2014	6560
2015	5820
2016	5400
2017	5165
2018	5000
2019	5490
2020	4660
2021	6000

المصدر: نشرات البنك الدولي لمتوسّط دخل الفرد

يوضّح الجدول(2) نصيب الفرد العراقي سنوياً من الدخل القومي للمدّة من (2004-2021)، ويتضّح من الجدول أنّ متوسط دخل الفرد العراقي قد حقّق ارتفاعاً كبيراً، أيّ شهد معدّلات نموّ كبيرة في هذه المدّة، إذ بلغ في عام 2006 (2020) دولار سنوياً، واستمرّ دخل الفرد بالارتفاع حتى عام 2013 كما نلاحظ فقد بلغ(6840)؛ والسبب يعود إلى الارتفاع المستمرّ في أسعار النفط. وبعد انخفاض أسعار النفط في عام 2014 انخفض الدخل الفردي. واستمرّت عملية الانخفاض حتى عام 2020 حتى وصل إلى (4660) متأثّراً بالظرف الأمني في العراق؛ بسبب رفع مستويات الإنفاق العسكري لتلك المرحلة لمقاتلة الإرهاب، ثُمَّ 2019 انخفاض أسعار النفط، وانتشار وباء كوفيد19، كُلّ هذه الأمور تسبّبتْ في انخفاض الدخل الفردي. هذا الانخفاض كما سنلاحظه في نسب الإنفاق على المجاميع السلعية أدّى إلى التبايّن في مستويات الاستهلاك للفرد العراقي؛ بسبب العلاقة الطردية ما بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي. لكن في عام 2021 ومع ارتفاع أسعار النفط وانتهاء الجائحة عاود الدخل للارتفاع حتى وصل إلى (6000) دولار سنوياً للفرد.(1)

1.متوسّط دخل الفرد في العراق ، تقرير الأمم المتحدة حول ترتيب دول العالم من حيث مستوى معيشة الفرد ، 2018

المطلب الثالث:- التوزيع النسبي والاتّجاهات الإنفاقية على المجاميع السلعية.

سوف نبيّن آلية هذا النمط المتغيّر في الاستهلاك، وكيف كانت توجّهات الأفراد نحو المجاميع السلعية والخدمية خلال مُدّة البحث. من خلال تحليل نمط الاستهلاك نستطيع أنْ نتعرّف على مدى تحقّق الرفاهية للفرد؛ لأنَّ الانتقال من مجاميع سلعية إلى أخرى هو تعبير عن بلوغ مستوى من الرفاهية من عدمه، وهل الميل الحدّي لاستهلاك السلع الاساس أتّسمَ بالثبات أم لا؛ لأنَّه إنْ كان ثابتاً فهو مؤشّر على مقدار الرفاهية التي وصل إليها من الإشباع الضروري، فقد أخذ الفرد يبحث عن سلع جديدة تناسب دخله الجديد أو اندفع نحو الادّخار، ثُمَّ الاستثمار وهو محرّك أساس لزيادة معدّل النموّ الاقتصادي للبلد؛ لغرض معرفة هذه الاشكالات كُلّها. ولغرض تحديد اتّجاهات الإنفاق للفرد العراقي على المجاميع السلعية والخدمية سنُبيّن نسّب هذا الإنفاق من خلال مسح اقتصادي واجتماعي لسنوات مختلفة ومتفرّقة قام بها جهاز الإحصاء المركزي في وزارة التخطيط، وهي كُلّ ما متوفّر إلى وقت هذا البحث. ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) الأهمّية النسبية لمتوسّط إنفاق الفرد في العراق على المجاميع السلعية والخدمية لسنوات متفرّقة (%)

المجاميع السلعية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية	46.4	45.85	41.2	35.6	35.2	35.1	34.55	34.5	31.9
الدخان والمشروبات الروحية	2.4	1.32	1.1	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.6
الأقمشة والملابس والأحذية	8.5	6.95	6.23	6.7	6.6	6.74	6.18	7.5	6.5
الأثاث والسلع المنزلية	6.3	9.62	8.4	6.2	6.1	5.84	5.74	5.8	6.6
السكن والمياه والطاقة	20.2	7.48	23.7	29.0	29.6	28.8	26.6	24.1	23.5
النقل والاتصالات	9.12	8.6	11.8	12.9	13.2	13.4	14.8	14.3	14.9
التعليم والثقافة والتسلية	2.4	1.38	1.77	2.2	2.2	2.1	2.3	2.4	2.7
العناية الطبية والصحية	4.3	1.78	1.99	2.1	2.9	2.83	3.12	4.0	4.1

سلع وخدمات متنوّعة	1.7	3.99	4.2	4.5	4.9	4.22	4.89	5.2	5.7

المجاميع السلعية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	30.1	30.5	30.2	31.7	32.4	32.4	31.4	31.1	30.9
الدخان والمشروبات الروحية	0.5	0.7	0.44	1.3	1.9	1.9	0.25	0.14	0.12
الأقمشة والملابس والأحذية	6.0	7.4	6.22	6.9	6.4	6.4	5.88	5.80	6.1
الأثاث والسلع المنزلية	6.5	6.8	5.58	5.23	5.2	5.2	5.0	5.0	5.88
السكن والمياه والطاقة	23.9	22.45	24.3	29.7	42.0	42.0	35.1	35.12	38.4
النقل والاتصالات	15.11	16.6	16.1	14.3	12.1	12.1	13.9	13.9	14.1
التعليم والثقافة والتسلية	2.18	2.10	2.11	2.9	2.12	2.12	2.0	2.4	2.10
العناية الطبية والصحّية	4.11	4.7	5,32	6.1	6.5	6.5	14.9	15.1	15.4
سلع وخدمات متنوّعة	5.9	5.3	4.27	3.18	3.9	3.9	3.0	3.1	3.89

المصدر: وزارة التخطيط العراقية/جهاز الإحصاء المركزي.

1-المواد الغذائية

تشغل هذه المجاميع السلعية مركز الصدارة في الأهميّة النسبية في متوسّط إنفاق الفرد الاستهلاكي. ونعرف من خلال البيانات والنسب الواردة في البيانات الاحصائية أنّ أهميّة هذه المجاميع مرتفعة وتتزايد بشكلّ مستمر؛ والسبب في هذه الزيادة الكبيرة أنَّ المواد الغذائية تُعدّ إحدى الضروريات لبقاء الإنسان على قيد الحياة، وفي الوقت نفسه تُعدّ سلعاً تعويضية لتلك الفئات المحرومة من سلع الرفاه الاجتماعي. لذلك نراه ينفق جلّ دخله على هذا النوع من المجاميع السلعية، فمثلاً نلاحظ في مرحلة الثمانينات، وبسبب ارتفاع متوسّط دخل الفرد نتيجة لزيادة عائدات الدولة من بيع النفط، وعدم وجود بطالة والسلع الغذائية

كانت مدعومة من قبل الدولة، وجود ثبات في الطلب عليها، لأنَّ الفرد وصل لحدّ الإشباع منها، وبدأ يتوجّه للاهتمام بالصحّة والتعليم والسلع الترفيهية ، لكن بعد انتهاء الحرب الإيرانية بدأت تظهر آثارها تدريجيا بالتحديد عام 1988، إذ تراكمت الديون على الدولة العراقية، ورفع سياسة الدعم عن السلع وارتفاع الأسعار كُلّ ذلك أدّى إلى انخفاض الدخول الحقيقية ممّا حدا بالفرد أنْ يزيد من إنفاقه على السلع الغذائية والتخفيض من السلع الأخرى. لذا وصلت نسبة إنفاق الفرد في عام 1988 على المواد الغذائية إلى (50.2%)، ولقد تزايدت أكثر في عام 1993 حتى بلغت نسبتها(61.7%)؛ وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية والدولية التي فرضت على العراق وقلّلت نسب الاستيراد من السلع الغذائية، وما يعني انخفاض عرضها وارتفاع سعرها فأصبح جزءٌ كبيرٌ من الدخل يوجّهُهُ الفرد للغذاء لتأمين حياته وحياة أسرته. إنّ هذا المسار يتماشى والمنطق الاقتصادي الذي ينصّ على أنَّ في مراحل انخفاض الدخل الحقيقي سوف يذهب جزؤه الأكبر نحو السلع الغذائية وبالعكس. هذه الظروف ألقت بظلالها على تزايد أهمّية هذا النوع من المجاميع السلعية. لكن في عام 1996، وبعد تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء بدأت تقلّ نسبة الإنفاق عليها، فنجدها وصلت في عام 2002 إلى (45.4%).

أمّا اذا أردنا تحليل مدّة البحث 2004- 2021، فسنجده (1)، ونتيجة للحرمان الذي عاشه الفرد في العراق، ومحاولة منه لردم هذه الفجوة، ومع تزايد دخله الشخصي وانفتاح الأسواق العراقية نحو سلع غذائية لم يكن معتاداً عليها بالذات غير أساس مثل (المشروبات الغازية، رقائق البطاطا، وأنواع مختلفة من المعلبات وغيرها) عادت وارتفعت نسب الإنفاق على المجاميع السلعية، يعزّز تزايدها ارتفاع دخول الأفراد. ففي عام 2005 وصلت نسبة الإنفاق عليها (46.85%). إنَّ إشباع تلك الحاجات التي ظهرت للسوق العراقية بعد 2003، وظهور مجاميع سلعية أخرى جديدة مع تزايد الرواتب والأجور والانفتاح على العالم أدى إلى الانخفاض التدريجي للأهميّة النسبية للمواد الغذائية، إذ وصلت في عام 2007 إلى (35.6%)، واستمرّ الانخفاض حتى وصل إلى (34.5%) عام 2011، بمعنى أصبح هناك حيّزا لمجاميع سلعية جديدة في دخل الفرد ولعدد كبير من أفراد المجتمع لتصل أقصاها بسبب ثبات الدخل.

1.عبد الرزاق يوسف نصر الله ، واقع واتجاهات الاستهلاك على بعض السلع الغذائية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير كُلّية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 1989

واستمر الانخفاض في الطلب على المجاميع الغذائية حتى عام 2014 حتى وصل إلى (30.5). ولكنّ المدّة من 2015 إلى 2018، وبسبب الظرف الأمني والسياسي في محاربة داعش وذهاب أغلب النفقات الحكومية إلى النفقات العسكرية، وانخفاض أسعار النفط عاودت الزيادة للطلب على هذه المجاميع؛ بسبب انخفاض الدخل الفردي. أمّا المدّة من 2019-2020 ولعدم توفّر سلاسل متكاملة نتيجة عدم وجود مسوحات اقتصادية واجتماعية متسلسلة تخصّ هذه المُدّة اعتمدنا في تحليلنا لها على التقديرات المنفردة التي ذكرتها وزارة التخطيط في تقاريرها السنوية في موقعها، وهي نسب حقيقية معتمدة في الوزارة بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية العراقية.

تُعدّ هذه المرحلة من المراحل الاقتصادية الصعبة التي مرّت على العالم كُلّه لكن تأثيرها على الفرد العراقي أكبر؛ بحكم أنّ العراق بلدٌ ريعيٌّ يعتمد في رواتبه وأجوره على النفط فقط، وقد شهدت هذه المرحلة صدمتين: الأولى في عام 2019 انخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة (40%)، ما سبّبَ ضغوطات على الاحتياطي من النقد الاجنبي للعراق، والصدمة الأخرى التي كانت أعنف، وهي أزمة كوفيد19، هذا الوباء الذي تحوّل إلى أزمة اقتصادية، واجتماعية، وصحّية فبلد مثل العراق كان ما يزال يتعافى من ظرف أمني وسياسي أرهق كاهله الاقتصادي، ألاّ وهو القضاء على داعش نهاية 2017 ، ومع بداية 2018، وهذا ما لاحظناه جلياً في مستويات الإنفاق لعام 2018 ونمطها المتغيّر بسبب الظروف الاقتصادية للبلد لما سبّبه هذا الظرف من بطالة وتهجير قسري لمحافظات بأكملها، فبدأ حرص الفرد العراقي يكمن في التركيز على السلع الغذائية وتوفيرها. وهذا واضح إذْ بلغ الإنفاق الاستهلاكي على المجاميع الغذائية عام 2018 (32.4)، مع انخفاض واضح في النسب الإنفاقية على باقي المجاميع.

ولم يكنْ الحال في سنة 2020 أفضل بل أسوأ، فالجائحة وبسبب السلوك الوقائي الذي اعتمدته الأسر العراقية، والسياسات الحكومية لاحتواء انتقال الفايروس أثّرَ بشكل واضحٍ على معيشة الأسرة ومستوى رفاهيتها من خلال مسارات عدّة.

أولاً: الحاجة إلى رعاية أفراد الأسرة المصابين وتعافيهم، زاد من الجزء المخصّص للجانب الصحّي من الدخل ممّا اضطّر الفرد للاستغناء عن بعض المجاميع السلعية الأخرى. فضلا عن توقّف الأنشطة الاقتصادية بسبب الحظر الصحّي أدّى إلى انخفاض مدخولات الأسر، ولاسيّما تلك الأسر التي تعتمد على الأعمال الحرّة، وهي الطبقة الأفقر والأكثر في المجتمع العراقي.(1)

ثانياً: إنّ التراجع الاقتصادي سوف يقلّل من التحويلات المحلّية والخارجية ، ممّا يضعف من مدخولات الأسر التي تعتمد على هذا النوع من الدخول، كما لاحظناه في أجزاء البحث المتقدمّة عندما تكلّمنا عن مصادر الدخل في العراق.

ثالثاً: الذي زاد من سوء الأحوال المعيشية أنّ ارتفاع أسعار النفط يؤثّر سلباً على الغذاء في العراق (من خلال نظام البطاقة الوطنية).

رابعا: الركود الاقتصادي الذي حدث في 2020 سبّبَ توقّفاً تامّاً وشللاً في هياكل التجارة الدولية للعراق ممّا أدى إلى ارتفاع الأسعار للسلع الضرورية.

1.حيدر حسين آل طعمة ، الاقتصاد العراقي عام 2021 ، حقائق وأرقام ،مجموعة مقالات التدريسين في الاقتصاد العراقي ،كُلّية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، 2021

وكذلك بقية المجاميع السلعية والخدمية، ممّا دفع الفرد في العراق أنْ يخصّصَ جزءاً كبيراً من الدخل ويوجّهُهُ إلى المجاميع الغذائية، لذلك إذا أردنا أنْ نحلّل أنماط الاستهلاك في هذه المرحلة، سنجد أنَّ نسبة كبيرة من الدخل خُصّصَتْ للمجاميع السلعية (الغذائية-الطبية)، إذْ بلغت حصّة المجاميع الغذائية في عام 2020 (36.8%) من الدخل، أمّا الخدمات الطبية فقد وصلتْ إلى (11.3%).

أمّا العام 2021، وبعد أنْ شهد العراق تعافياً ملموساً نتيجة لتحسّن الوضع الصحّي ورفع الحظر عن المواطنين، كذلك تحسّن أسعار النفط في العالم وانفتاح الأسواق من جديد، وعودة دخول السلع المستوردة إلى العراق عبر منافذه، أخذ سلوك الفرد العراقي الاستهلاكي يبدأ بالتحسّن، فحسب أرقام وزارة التخطيط ارتفع مؤشّر الاستهلاك العائلي نوعاً ما إلاّ أنَّ حجم البطالة التي تركتها الجائحة جعلت الكثير من الأفراد بلا عمل ما حدا بالدولة بتوفير رواتب رعاية اجتماعية لهم، ولاسيّما الأسر الكادحة. لذلك في منتصف عام 2021 تضاعف حجم الإنفاق الأسري لكنّه لم يتغيّر بشكلّ ايجابي لأغلب المجاميع السلعية والخدمية، وثبات التحكّم في المرونات السعرية والدخلية بحسب أهميّة كُلّ سلعة؛ كونها مرنة أو غير مرنة، فهناك سلع ضرورية تبقى محافظة على أهمّيتها، وهناك سلع غير ضرورية لها بدائل ومن الممكن الاستغناء عنها.

هنا يجب التنويه إلى أنَّ تزايد الدخل سيؤدّي بالتأكيد إلى زيادة الطلب أو الإنفاق ولو بنسبة أقلّ كُلّما تزايّد الدخل، ولاسيّما للسلع التي تحتاج إلى الإشباع إلى حدّ ما، ويتوقّف بعدها ويتحوّل إلى سلع أخرى لإشباعها، فنجد أنَّ تحقيق إشباعه الغذائي قد يدفع بالزيادة من الدخل إلى سلع مثل: الأثاث، أو الاتصالات، أو للثقافة وغيرها من المجاميع التي لم يكن قادراً على إشباعها سابقا بسبب انخفاض دخله. وهذا واضح جدا من خلال متابعة نسب الإنفاق على المجاميع الغذائية قد استمرّ بالانخفاض مع زيادة الدخل الفردي.(1)

2-الدخان والمشروبات الروحية.

هذه المجاميع السلعية من المجاميع المختلف على أهمّيتها من عدمها، وتُعد هدراً للدخل الشخصي والقومي، ولها تأثير على الجانب الصحّي فضلا عن الرفض الاجتماعي وبشكلّ متفاوت وحسب العادات والتقاليد المتبعة. وعلى الرغم من كُلّ هذا هي سلع لها جانب إنفاقي، وتأخذ حيّزاً من دخل الفرد في العراق، إذ بلغت نسبتها في عام 1988 (1.4%) فقط، وهي نسبة منخفضة. وهناك أسباب عدّة مجتمعة أدّتْ إلى انخفاضها، والأصل فيها انخفاض الدخل الشخصي؛ بسبب الظروف الاقتصادية في تلك المرحلة، فضلا عن ذلك الوازع الديني والأخلاقي السائد في المجتمع العراقي كان سبباً رئيساً. إنَّ التزامات المعيشة ومحاولة بناء حياة جديدة ومستقرّة، واستعمال الدخل في مجاميع سلعية أخرى أثّرَ في انخفاض هذه الأهمّية، ولمّا كانت مرونة السلعة مرتفعة فإنَّ ارتفاع أسعارها وانخفاض الدخل يؤثّران بشكلّ مباشر على الطلب عليها؛ وذلك لأنَّ الإنفاق عليها يسبّبُ اقتطاع جزءٍ من الدخل لصالحها. وعاودت هذه النسبة للارتفاع في عام 1993.

1.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2011

إلى(3.6%) وكان هذا الارتفاع بسبب مجموعة من المضاربين بالعملة والسلع الغذائية، ممّا حقّق لهم ارباحاً عالية، زادت دخولهم ممّا حدّا بهم للبحث عن سلع كمالية أخرى وغير ضرورية لإشباعه. كذلك ظروف الحصار الاقتصادي سبّبتْ تسرباً من التعليم لفئة الطلبة مختلطين مع فئات تتعاطى هذا النوع من السلع، ممّا عزّزَ الطلب عليها. لكن شهدتْ السنوات بعد 2003 انخفاضا واضحا لنسب الاستهلاك وبشكل مستمرّ وتدريجي حتى وصلت نسبتها(0.6%) عام2011؛ بسبب تزايد الدخل وانخفاض نسبة هذه السلع منه، فضلا عن الوعي الصحّي والتعليمي وتأثير الوعي الديني الذي سبّبَ انخفاضاً واضحاً في نسب الإنفاق ذات المرونة العالية (إلاّ لفئة معيّنة مدمنة على هذه السلع)، والتي يقلّ الطلّب عليها بسبب ارتفاع أسعارها، والأهمّ من ذلك مرونتها الدخلية، فهي مع تزايد الدخل ينخفض الطلب عليها.

إنَّ الدخل والعامل الديني والنفسي لهما تأثير كبير على انخفاض نسب الإنفاق الاستهلاكي للفرد عليها، وقد استمرّ هذ الانخفاض حتى عام 2016، إذْ حصلت زيادة وهي وإنْ كانت بنسبة بسيطة ، لكنّها وبسبب الظرف النفسي وانعدام الأمن فقد عزّزتْ هذه الزيادة، أيّ لم تكن بسبب زيادة الدخل، وإنَّما بتأثير عامل سايكولوجي. لكنّ الانخفاض عاودَ في هذه النسب بشكلٍ تدريجي.(1)

3-الأقمشة والأحذية والملابس

تُعدّ هذه السلع ضرورية ومهمّة للفرد، وتعتمد بصورة أساس على الدخل، وقدرته على إشباع هذا النوع من السلعة. إنَّ زيادة الإنفاق أو انخفاضه على هذه المجاميع السلعية مرتبطٌ بمستوى الدخل، والفئة الاجتماعية التي ينتمي إليه في اقتناء السلع المرتفعة الثمن، أو إنَّه يسدّ حاجته بكُلفة أقلّ مبتعداً عن المظهرية والتفاخر، لذا حين نتتبّع نسبها نجدها من 1988إلى 1993 لم تختلف كثيراً، فتكاد تكون متقاربة إلى حدّ ما. إلاّ أنَّها انخفضت في عام 2002 لتصل إلى (8.5%) ثُمَّ إلى نسّب أكثر انخفاضا حتى وصلت (6.7%) في عام 2007. ثُمَّ عادت إلى (7.5%) في عام 2011 بسبب ارتفاع الدخل. أمّا الانخفاض الحاصل في السنوات الأخيرة فهو أيضا مرتبط بالدخل؛ فبسبب التزايد في دخل الفرد انخفضت نسب استهلاكه لهذ النوع من السلع متوجّها إلى مجاميع سلعية جديدة محاولاً إشباعها، فخصّص لها جزءًا من دخله مثل الطاقة، الاتصالات، وغيرها من السلع فضلا عن جملة كبيرة من الخدمات المتنوّعة. واستمرّ هذا الانخفاض حتى عام 2021.

4- الأثاث والسلع المنزلية.

تُعدّ هذا النوع من المجاميع السلعية من السلع المعمرّة التي تستعمل لمدّة ليست بالقصيرة، فارتفاع الدخل وعدم إشباع الأفراد لرغبتهم لهذا النوع من السلع جعل من نسبتها ترتفع في عام 1988.(2)

1.لروجر روزنبلات ، ترجمة ليلى عبد الرزاق ، ثقافة الاستهلاك : الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الاولى ، 2011 .

2. https:\\fanack.com\Ar\iraq\economy-of-iraq\ الاقتصاد في العراق ،2021 ، مقالات منشورة في الشبكة

لتصلَ إلى (7.5%). في حين بلغت أدنى نسبة لها في عام 1993 إذ وصلت إلى 4.0% فقط؛ ويعود السبب لانخفاض الدخل ممّا جعل الفرد يستغني عنها ويتوجّه نحو السلع الغذائية فضلاً عن مرونة هذه السلع ساعدت على تخفيض نسبها؛ لأنَّها سلع ليست ضرورية قياساً بسلع أخرى مثل الغذاء، ولاسيّما مع ظروف الحصار التي كان فيها الدخل ضعيفا، وتُعدّ أقلّ بكثير من قدرته على تحمّلِ هكذا نوع من السلع تكلفة استيرادها عالية، لكن ومع مع زيادة الدخل بعد عام 2003 ألقى بظلاله على زيادة نسب الإنفاق على هذه المجاميع السلعية، فقد وصلت نسبتها إلى (9.62%) من الإنفاق الاستهلاكي للفرد العراقي، إلاّ إنَّ هذه الزيادة لم تستمرّ، وبدأت بالانخفاض كما هو ملاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول؛ والسبب هو أنَّ زيادة دخل الفرد أوصلتْ الفرد للإشباع من هذه السلع، ولمّا كانت هذه السلع شبه معمّرة اكتفى منها، وبدأ بتحويل جزء من الدخل لاستهلاك سلع أخرى تتماشى وحاجته الجديدة، على سبيل المثال الإنفاق على السكن وعلى الطاقة أخذَ حيّزًا كبيرًا من الدخل؛ وبسبب التهجير القسري ولانخفاض مستوى تجهيز الكهرباء من قبل الحكومة زاد الإنفاق على الوقود والمولّدات الأهلية والخاصّة. ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنَّ الانخفاض التدريجي للطلب على هذه السلع أوصلها في عام 2012 إلى (5.8%) فقط من حصّة الإنفاق الاستهلاكي للفرد، واستمرّ هذا الانخفاض على هذه السلعة مع زيادة دخل الفرد.

إنَّ هذا الانخفاض يعكس بالضرورة مرونة السلعة المرتفعة، ممّا سبّبَ انخفاضاً في أهمّيتها النسبية عند الفرد. وهنالك عوامل مختلفة ساعدت في ذلك، ففضلاً عن الانخفاض في الدخل تزايد الإشباع منها، كما إنَّها سلعٌ أقربُ ما تكون للمعمّرة. ولذا تُستعمل لمدّة أطول، أيّ عمرها الاستهلاكي يكون طويلًا، وعليه ينخفض حجّمها من الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للأسرة.(1)

5- السكن والمياه والطاقة.

هذه المجموعة السلعية من أهمّ المجاميع، وتأتي بالمرتبة الثانية من حيث نسب الإنفاق، وتدخل من ضمن السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها بعد المجموعة الغذائية، فالحصول على السكن والمياه من الضروريات لديمومة الحياة للفرد ولأسرته فضلاً عن الطاقة وأهمّيتها. لذا من الطبيعي أنْ نشاهد نسب إنفاق عالية من قبل الأفراد لهذا النوع من السلع، فهي ضرورية وذات مرونة منخفضة في الطلب. وعليه كُلّ زيادة في دخل الفرد نراه يخصّص جزءاً منها لهذه المجموعة السلعية، فهي سلع مرتبطة بديمومة الحياة للمستهلك.

من خلال ملاحظاتنا لنسب هذه السلع أنَّها مستمرّة في الزيادة فمع زيادة الدخل، هي أيضا تزداد بعكس بقية المجاميع الأخرى إلاّ أنَّها انخفضت في عام 1993 إذْ بلغت (13%) فقط من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفرد؛ وذلك لأهميّة المواد الغذائية في تلك المدّة فضلا عن أنَّها كانت تُقدّم شبه مجانية أو بأسعار رمزية، إذ لم تكن الموّلدات الأهلية والخاصّة كما هي الآن، ولم تكن المياه المعدنية منتشرة كما الآن، مع ذلك بقيت تشكّلُ المرتبة الثانية بعد الغذاء. عاودت هذه النسب في 2004 إلى الزيادة من جديد فتزايد الدخول والإشباع الذي حصل لدى الفرد وجّه جزءًا من الدخل نحو هذه المجاميع من جديد فتزايد عدد السكان أوجَدَ الحاجة لزيادة الطلب على السكن، وتزايد معدّلات الإيجار، وزيادة الإقبال على شراء السيارات تعويضاً عن النقص في سنوات الحصار. إذا ما أردنا أن نحدّد أقل نسّب إنفاق على هذه السلع فكانت في عام2005 ،

1.عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مكتبة مؤمن قريش للنشر والتوزيع/ لبنان ، الطبعة الأولى ، 2001

إذ انخفضت نسبة الإنفاق ووصلت إلى (7.48%) فقط.هذا الانخفاض كان بسبب ظهور سلع جديدة استقطبت الزيادة الحاصلة في دخول الأفراد، لا سيّما سلع النقل من السيارات، وسلع الاتصالات الحديثة، والهاتف النقال، والانترنت، وغيرها. أمّا في عام 2007 فبلغت (29%) من معدّلات الإنفاق؛ والسبب في هذه الزيادة هو تزايد أسعار إيجار السكن بسبب التهجير القسري للأفراد من مناطقهم ونزوحهم لمناطق أخرى فضلاً عن دخول المياه المعدنية والاعتماد عليها بشكلٍ رئيسٍ من الأفراد في العراق، وانخفاض القدرة الكهربائية الحكومية، ممّا عزّز الاعتماد من قبل الأفراد على المولّدات الأهلية والخاصّة التي تعمل بالوقود، فضلا عن التزايد الكبير في استعمال السيارات سواء أكانت الخاصّة أم العامّة، في الدوائر الحكومية وسيارات الحمل لنقل السلع والبضائع، كُلّ هذه العوامل متزامنة مع انخفاض الطلب على السلع الغذائية التي بدأت تأخذ حصّة أقلّ من الدخل؛ بسبب ارتفاعه وتوجيه الزيادة الحاصلة فيه إلى مجاميع سلعية أخرى تعاني من نقص في الإشباع لحداثتها في السوق العراقية. واستمرّتْ الأهميّة النسبية عند المستويات نفسها لهذه المجاميع السلعية حتى عام 2011 ، إذ بلغت (29.1%) و للأسباب نفسها، وبقيتْ الأهميّة النسبية تحافظ على وضعها في سلَّم الأهميّة من الإنفاق الاستهلاكي للفرد، على الرغم من انخفاض نسبتها إلى (23.5%) في عام 2012 و 2014. أمّا في المُدّة من 2016-2018، وبسبب التهجير القسري زادت بشكلٍ ملحوظ نسبُ إنفاقها، وانخفضت في المُدّة 2019-2021؛ بسبب انخفاض الدخول والظرف الاقتصادي في العالم.(2)

6- النقل والاتصالات:

هذه المجموعة من المجموعات المهمّة والتي تشكّل نسبة كبيرة من الإنفاق الاستهلاكي، ولاسيّما في السنوات الاخيرة، وقد أخذت هذه النسبة في الزيادة المستمرّة؛ بسبب ارتفاع معدّلات الدخل وتزايد استعمال السيارات الشخصية واستيرادها بشكلّ أكبر، وكذلك الوعي في استعمال الهواتف في البيوت في مرحلة الثُّمَّانينات والتسعينات. واستمرّت هذه النسب على حالها، ولا سيّما مع استمرار الحكومة باستيراد السيارات وتوزيعها على الأفراد والقوات المسلحة مع تجاوب الدخل وتزايده وقدرته على إيفاء قيمة هذه السلعة.

1.سالم توفيق النجفي ، سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغيّر ، مجلّة المستقبل العربي ، السنة 36، العدد 416 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت2013.

2.شيماء ناظم حمدون ، موقف المستهلك تجاه السلع الاستهلاكية وأسعارها: دراسة تحليلية عن سوق الإطارات في مدينة الموصل ، مجلّة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلّد 2 ، العدد 1.

إلاّ أنّ ظروف الحرب الإيرانية العراقية وتوقّف استيراد السيارات فضلا عن العامل الأهمّ، وهو انخفاض الدخل أدّى بهذا النوع من المجاميع السلعية إلى الانخفاض والوصول إلى نسبة (3.4%) في عام 2002 ، وهي نسبة منخفضة جداً؛ بسبب سعي الفرد العراقي لتأمين الغذاء فقط في تلك المرحلة؛ لأنَّها من أصعب المراحل التي مرّت على المجتمع العراقي، وقد كان ينظر لهذا النوع من السلع بأنّها سلعٌ كمالية إذا ما قورنتْ في الوقت الحاضر فهي من السلع الأساس. مع تحسّن الدخل بشكلٍ كبيرٍ والانفتاح على الأسواق العالمية لتعويض الحرمان الذي كان يعاني منه الفرد في العراق ارتفعت نسبة الإنفاق بعد عام 2004 حتى بلغت (20.62%) من الدخل؛ والسبب في ذلك يعود إلى: تزايد استيراد السيارات، وارتفاع الطلب عليها بشكل مفرط جداً، فضلا عن الاستعمال الواسع لأجهزة النقال واستعمال شبكات الانترنت بشكل كبير سجّل نسب مرتفعة جداً، هذا النوع من السلع استمرّت الزيادة في نسب الإنفاق عليه بصورة تدريجية ومستمرّة.

كُلّ ما ذكر أصبح سبباً في زيادة نسب الإنفاق الاستهلاكي على هذا النوع من السلع، ونراها تحوّلتْ من سلعٍ كانت يُنظر لها بأنّها سلعٌ كماليةٌ أصبحت اليوم من السلع الأساس، ممّا دفع بالفرد العراقي إلى زيادة الإنفاق عليها لسدّ إشباعه منها. أمّا الانخفاض الذي حصل في عام 2005 ؛ فلأنّ زيادة الدخل المستمرّة كانتْ أكبرَ من معدّل استعمال هذه السلع.

7- التعليم والثقافة والتسلية:

لم تكن هذه المجاميع السلعية من السلع التي حظيت بأهميّة في نسب الإنفاق الاستهلاكي التي يجب أن تحصل عليها؛ لأنّها سلعٌ على ارتباط وثيق بقيمة الإنسان ودليلٌ قويٌّ على مدى التحضّر والرفاهية التي يعيشها المجتمع. وهي هدفٌ سامٍ تسعى لها كُلّ الأنظمة الاقتصادية، فعلى الرغم من ازدياد دخل الفرد إلاّ إنَّها ما زالت لا تمثّل إلاّ نسبة متدنّية من الإنفاق، وقد يعزى السبب إلى مجانية التعليم فضلاً عن أنَّ هذه السلع - ومن ضمنها سلعُ التسلية - مرتبطٌ بالعادات والتقاليد، ممّا يقلّل من مستوى الإنفاق عليها، ولاسيّما في المجتمعات الريفية التي تشغل نسبة كبيرة في المجتمع العراقي. ومن خلال البيانات التي ذُكرتْ في الجدول فهي في تدنٍ مستمرّ حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 1993، إذْ بلغت (0.4%) بسبب تزايد أعداد التاركين للدراسة، فضلا عن إهمال سلع الثقافة لانخفاض الدخل بشكلٍ كبيرٍ في تلك المرحلة، وهذه السلع كما هو معروف تتمتّع بمرونة عالية فضلاً عن أنَّ سلع التسلية لم تكن متوفّرة في مراحل الحصار، فالشغل الشاغل كان توفيرُ رغيفِ الخبزِ لديمومة العيش. وحتى بعد أنْ تحسّنَ الدخل بعد عام 2003 لم تتحسّنْ هذه النسب بشكلّ واضح؛ ويعود السبب كما يعتقد لمجانية التعليم، وكذلك هذه السلع في العراق لا تُعدُّ من السلع المعبرة على الرفاهية ورقي المجتمع، على الرغم من التقدّم العلمي، وزيادة أعداد الطلبة الدارسين سواء أكان في الدراسات الاولية أم العليا وزيادة البعثات الدراسية إلى الخارج.(1)

1.عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي (النفط-الاختلال الهيكلّي-البطالة) ، الطبعة الثالثة ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015

وقد تكون قد تزايدت من الناحية المطلقة من الدخل، ولكن تزايد الدخل كان كبيراً فإنَّ التزايد الذي حصل في هذه السلع ليس كبيراً، لكن من خلال نسب وزارة التخطيط ومؤشّرات التعليم الأهلي في السنوات الأخيرة تبيّن أنَّ هناك زيادة ملحوظة في نسب الإنفاق؛ وذلك لانتشار المدارس والجامعات الأهلية فضلاً عن التحاق الطلبة العراقيين في جامعات خارج العراق وعلى نفقتهم الخاصّة، كُلّ النسب الإنفاقية الواردة في المراكز الإحصائية تدلُّ على حقيقة زيادة النسب الإنفاقية .(1)

8- العناية الطبية والصحّية:

مع زيادة الدخل زادت نسبة الإنفاق الاستهلاكي على هذا النوع من السلع والخدمات الصحّية، ولاسيّما مع زيادة الوعي الصحّي في المجتمع، إلاّ أنّ الظرف الاقتصادي للبلد دفع بهذه النسبِ إلى الانخفاض حتى وصلت في عام 1993 (1.1%)؛ والسبب يعود إلى الانخفاض في الدخل الفردي ممّا قلّل من الإنفاق على الخدمات الصحّية ليعوض بها سلع أكثر أهمّيّة له. لقد حصل تذبذب في الأهميّة النسبية منذ عام 2002 إذ بلغت (4.3%)؛ ويعود السبب في ذلك لظهور مشكلّة صحّية بسبب مرحلة الحصار وعدم قدرة المستشفيات والمراكز الصحّية الحكومية على تقديم خدمات طبية لأفراد المجتمع. كُلّ هذه الأمور دفعت لإنشاء المستشفيات الأهلية والعيادات الخاصّة؛ لتعويض النقص في المؤسّسات الحكومية، وعادة ما تتميّز هذه المستشفيات والعيادات الخاصّة بارتفاع تكاليفها، لذلك نلاحظ زيادة نسب الإنفاق على هذه السلع والخدمات. إنَّ السبب الذي أعطى لهذه النسب زيادة واضحة الصراع في العراق وانخفاض الأمن بشكلٍ كبيرٍ وانتشار العمليات الارهابية التي يتعرّض لها الفرد العراقي واستمرار سوء الأحوال ألقى بظلاله لانتشار الامراض والأوبئة، ممّا زاد من نسب الإنفاق الاستهلاكي. إلاّ إنَّ أعلى نسب زيادة كانت في المُدّة 2019-2021 ؛ والسبب أزمة كوفيد19 هذا الوباء الذي تحوّل إلى أزمة صحّية. وبسبب السلوك الوقائي الذي اعتمدته الأسر العراقية والسياسات الحكومية لاحتواء انتقال الفايروس أثّر ذلك بشكلٍ واضحٍ على ارتفاع النسب الإنفاقية على الجانب الصحّي، فالحاجة إلى رعاية أفراد الأسرة المصابين أو لتعافيهم زاد من الجزء المخصّص للجانب الصحّي من الدخل، ممّا اضطرّ الفرد للاستغناء عن بعض المجاميع السلعية الأخرى، إذ وصلت في عام 2021 إلى (15.4%).

1.تقرير آفاق الاقتصاد العراقي (الفصل الثالث/2021) ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبّؤ ، 2021 ، ص11.

المبحث الثاني

المرونات الإنفاقية للمجاميع السلعية

المطلب الأول : مفهوم المرونة.

موضوع المرونات من الموضوعات الأساس في النظرية الاقتصادية ، فهو أداة تستعمل في تحليل تغيّرات الظواهر الاقتصادية.

والاقتصادي الفريد مارشل أول من استعمل أسلوب المرونات في تحليل كيفية توازن السوق عام 1890، من خلال توضّيحه لمفهوم المرونة السعرية، وعرّفها بأنّها حاصل قسمة التغيّر النسبي في الكمّية على التغيّر النسبي في السعر، ما جعل من هذا الموضوع أكثر وضوحاً. والمرونات أنواع عديدة واستعمالات كثيرة في الاقتصاد، وهذا ما سوف نسعى لتوضيحه في هذا المبحث. إنَّ دراسة طلب المستهلك من الدراسات المهمّة؛ لأنَّ عمليات الانتاج كُلّها تتُمّ وفقها إذ الهدف من هذه الدراسة التعرّف على أهمّ العوامل المحدّدة للطلب سعيا وراء توفير احتياجات السكان منها، وتباين الأفراد فيما بينهم من حيث أذواقهم ودرجة تفضيلهم لسلعة معيّنة، وكذلك بالنسبة لدخلهم على أساس ذلك، فالأفراد يتباينون في درجة استجابتهم للتغيّر في سعر السلعة، أيّ المرونة لديهم مختلفة، ففي حين يستجيب البعض بدرجة كبيرة فإنَّ البعض الآخر لا يستجيب أصلا. فعند انخفاض سعر السلعة يزيد الأفراد من الكميات التي يَتمُّ شراؤها وقد تتغيّر مستويات الدخول، ويتحوّل المستهلكون من استهلاك سلعة إلى أخرى، وهذا يعتمد على مرونة الطلب على هذه السلعة. لذلك سنتطرّق في هذا المبحث لمفهوم الطلب، وأهمّ المحدّدات له، وكذلك معرفة درجات المرونة، وكيف تتحدّدُ لكُلّ سلعة(1)

يعكس الطلب على الكمّيات المختلفة من سلعة أو خدمة معيّنة، التي يكون المستهلك راغباً وقادراً على شرائها عند مستويات مختلفة من الأسعار، عندما تكون باقي العوامل المؤثّرة الأخرى على حالها دون تغيير، فالشرطان الأساسان لوجود الطلب هما: الرغبة في الشراء، والقدرة على الشراء. فالرغبة وحدها لا تكفي لتحقيق أو نشوء الطلّب، ولا بُدَّ أنْ تصحبها القدرة على الشراء. ومن الناحية الفنية فإنَّ منحنى طلب الفرد هو تعبير هندسي عن العلاقة الدالية بين أسعار السوق والكمّيات المطلوبة.

1.غراب رزيقة ، الاقتصاد الجزئي المرونات (محاضرات مدعمة بأعمال تطبيقية بحلولها النموذجية ، مركز الكتاب الاكاديمي/عمان)، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص11.

المطلب الثاني:- المرونات الإنفاقية للمجاميع السلعية:

من خلال معرفتنا للمرونات الإنفاقية على السلع والخدمات نستطيع أن نصل بسهولة إلى تغيّر دور الأفعال التلقائية للمستهلكين، ومن فوائد دراسة المرونة أنّها تساعد في معرفة أكبر عددٍ من المتغيّرات وعلاقة هذه المتغيّرات مع بعضها البعض. سنحاول أنْ نبيّن المرونات الإنفاقية في العراق لسنوات مختلفة كما مبين في الجدول الآتي نجد أنَّ المرونة الإنفاقية للمجموعات السلعية من المواد الغذائية، والدخان والمشروبات الروحية، والأقمشة، والملابس، والأحذية، والعناية الطبية، والسنوات المذكورة هي أكبر من الصفر، وهذا دليل على أنَّ الفرد العراقي لم يصل إلى مستوى الإشباع الكُلّي. في حين تُعدّ تلك السلع وفق النظرية الاقتصادية من السلع الضرورية، على الرغم من تحسّن الأوضاع الاقتصادية في تلك السنوات. وإذا أخذنا نظرة تحليلية لباقي المرونات الإنفاقية لبقية المجاميع، سوف نلاحظ أنَّ معامل المرونة أكبر من الواحد، والتفسير في ذلك أنَّ المستهلك العراقي له ميولٌ وتفضيلٌ للإنفاق على السلع الكمالية والسلع المعمّرة؛ لأنَّه مستهلك له طموح في اقتناء المنتج الجديد مهما كانت صعوبة ظروفه المعيشية. وإذا ما أردنا مقارنة سلوك المستهلك العراقي ببعض البلدان النامية والمتقدّمة من حيث الميل الحدّي للاستهلاك والمرونة الإنفاقية لطلب المستهلك على الغذاء والموضح في الجدول، إذ نلاحظ من خلال المقارنة بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية بأنَّ الأولى تمتاز بانخفاض ميلها الحدّي الاستهلاكي، ويتراوح بين (0,132-0.167)، وتشمل دول (المملكة المتّحدة، الولايات المتّحدة، اليابان)، والتي تُصنّفُ بأنَّها شعوب تتمتّعُ بمستوى إشباعٍ عالٍ، لذلك تكون مرونتها الإنفاقية تتراوح بين (0.5-0.6)؛ ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع مستويات الدخول في تلك البلدان. وبحسبِ لأنجل فإنَّ تلك البلدان تنفق نسبة أقلّ على الغذاء من دخلها في حالة زيادته. أمّا باقي البلدان النامية ومنها العراق ذات مستوى إشباع متوسّط، ونلاحظ زيادة ميلها الحدّي للاستهلاك إذْ يتراوح بين (0.313-0.500) فهي ذات مرونات إنفاقية مرتفعة تتراوح بين (0.500-0.800)، وهذا يخالف المنطق الاقتصادي لأنجل؛ والسبب في هذا السلوك الاستهلاكي عائد للبيئة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان فضلا عن تدنّي برامج التعلّم والإدراك والوعي الصحّي، والتي عادة ما تكون مسيرة بالعادات والتقاليد التي تفرض سلوكاً اقتصادياً ذا نزعة استهلاكية تَمّ الترويج لها إعلاميا، وبقيت أسواقها حاضنة للسلع المستوردة فضلاً عن التدنّي في مستويات الدخول.

الاستنتاجات

1.أوضحت الدراسة التي قُمنا بها أنَّ الاقتصاد العراقي ما بعد 2004 قد شهد تغيّراً جذرياً، هذا التغيير قد أثّرَ وبشكلٍ مباشر على المستوى المعاشي للفرد العراقي، ممّا عزّزَ في تغيير نمطه الاستهلاكي. وأبرز هذه التغيّرات الزيادة في دخول الأفراد التي كانت محفّزاً أساساً لتغيّر النمط الاستهلاكي.

2.إنَّ المُدّة من2004 -2012 قد شهدتْ زيادة كبيرة في التخصيصات الاستثمارية والإنفاق الاستثُمَّاري، فنسبة التضخّم المنخفضة وسعر صرف متوازن للدينار العراقي، هذه الظروف قد انعكست بصورة ايجابية على المستوى المعيشي للفرد العراقي، فزيادة إيرادات الدولة بزيادة مبيعاتها من النفط، زادتْ من نصيب الفرد السنوي، ما رفع نسبة الاستهلاك، وتعدّد أوجه الاستهلاك الإنفاقي باتّجاه السلع الأكثر تطوّراً وتخصيص نسّب إنفاقية عالية لها من قبل الفرد (1)

3. انخفض وبشكلّ ملحوظ في الإنفاق على المجاميع الغذائية، أيْ مع تحسّن الوضع المعاشي للفرد انخفض ميله للسلع الغذائية وتوجّه إلى سلع غير غذائية من الممكن أنْ تكون كماليةً أو معمّرةً، وهذا دليل على التحسّن المعاشي له.

5. زيادة نسب الإنفاق على مجاميع النقل والاتصالات، فهناك إقبال كبير في الحصول على السيارات وأجهزة الاستقبال (الستلايت) التي دخلت للبلاد بعد عام 2004.

6. ارتفاع في الإنفاق على نسب التعليم؛ والسبب يعود في زيادة التعليم الأهلي، وكذلك الرغبة في الحصول على تعليم أفضل سواء أكان من الداخل أم الخارج.

4. من خلال مؤشّرات المرونة التي تَمّ احتسابها المجاميع السلعية كُلّها نستطيع القول أنَّ الإنفاق العائلي قد شهد تحولاً إيجابياً ما بعد 2004.

التوصيات

1. لغرض متابعة التغيّرات المستمرّة في نسب الإنفاق على المجاميع السلعية، ومتابعة التغيّرات التي تطرأ على الدخل الفردي يجب استمرار المسوحات الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ سنويٍّ للوقوف على دالّة الاستهلاك.

2.يجب أن تكون هناك تحليلات ودراسات للاستهلاك العائلي من خلال اتّباع أسلوب الاستبانة؛ لكي يتمّ الوقوف بشكل صحيحٍ حول هيكل الإنفاق العائلي.

3.من خلال دراستنا لاحظنا وجود نوع من التباين في توزيع الدخول على الأفراد؛ لذلك يجب التركيز على الفئات الفقيرة، والأكثر فقراً لتوفير مردود دخل أفضل لهم.

4.يجب أنْ تتكفّل الدولة دعم بعض السلع التي تحوّلتْ من كمالية إلى سلع ضرورية في المجتمع العراقي ما بعد 2004، ولاسيّما للفئات محدودة الدخل لتحقّق لهم مستوى إشباع مقبول لهذه المجاميع السلعية.

المصادر

1.فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكُلّي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2022.

2.متوسّط دخل الفرد في العراق ، تقرير الأمم المتحدة حول ترتيب دول العالم من حيث مستوى معيشة الفرد ،2018.

3.عبد الرزاق يوسف نصر الله ، واقع واتجاهات الاستهلاك على بعض السلع الغذائية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير كُلّية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،1989.

4.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد ،2011.

5.لروجر روزنبلات ، ترجمة ليلى عبد الرزاق ، ثقافة الاستهلاك ، المركز القومي للترجمة ، 2011.

6.عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001.

7.سالم توفيق ، سياسات الأمن الغذائي العربي ، مجلّة المستقبل العربي ، بيروت ، 2013.

8.شيماء ناظم حمدون ، موقف المستهلك اتجاه السلع الاستهلاكية ، مجلّة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 2017.

9.عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ،2015.

10.تقرير آفاق الاقتصاد العراقي ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2021.

11.حيدر حسين آل طعمة ، الاقتصاد العراقي عام 2021، مجموعة مقالات التدريسين في الاقتصاد العراقي ، كُلّية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2021.